

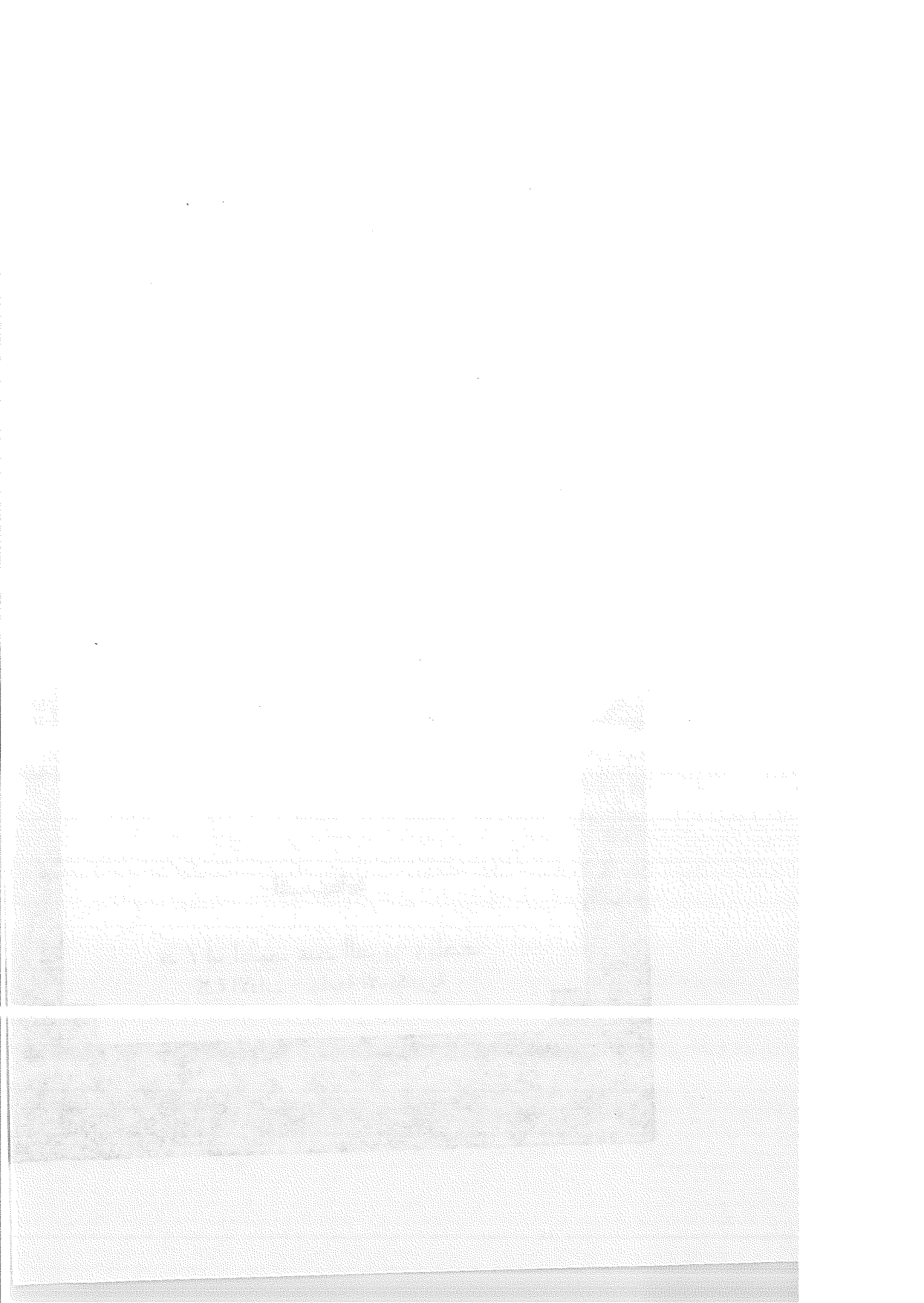
البحث

٢

التوزيع الجغرافى للبنى والفقر
فى العالم العربى
دراسة جغرافية تحليلية

اعداد

د / ابراهيم عبد العزيز زياد
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية



يمثل هذا البحث مدخلاً للتعرف على مواطني الغنى والفقير في العالم العربي من خلال دراسة جغرافية تحليلية اعتمدت على بيانات كمية تم جمعها من مصادر متعددة. وأخضعت هذه البيانات للاستقراء والمراجعة من حيث الاكتمال والدقة والاتساق، ومن ثم جدولتها وعرضها لتكون صالحة للتحليل والتفسير والاستنتاج.

ويعرض البحث للصفة الغالبة على مصادر الناتج القومي المحلي لتسع عشرة دولة عربية أمكن تجميع البيانات الإحصائية عنها فيما يتعلق بتطور أعداد السكان، والناتج القومي المحلي من مصادره الرئيسية، وتقدير متوسط نصيب الفرد منه بغية تحديد مواطني الفقر في العالم العربي.^(١)

وتمتد المساحة الزمنية للبحث على امتداد ستة وعشرين عاماً من العام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٩٠. وتنقسم فترة البحث إلى مرحلتين تختص الأولى منهما بفترة بداية استغلال النفط منذ العام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٤. وتختص المرحلة الثانية بالفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠ التي تبلور فيها استغلال النفط بصورة جعلت منه مورداً رئيساً لعدد من دول العالم العربي، واتضح تأثير عائدته في الارتقاء بهذه الدول إلى مرتبة الدول الغنية. وتتميز هذه المرحلة أيضاً بنجاح عدد من دول العالم العربي في تنفيذ عدة برامج للتنمية الاقتصادية لمواجهة النمو المتزايد في أعداد السكان وتحقيق زيادة في الناتج القومي المحلي أدت إلى خروجها من دائرة الدول الفقيرة إلى مرتبة الدول منخفضة الدخل. وقد تحولت بعض دول العالم العربي خلال هذه الفترة إلى التخلف وانخفاض ناتجها القومي المحلي نتيجة لظروف داخلية غير مواتية، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي إلى ما دون حد الفقر.

وقد تم تجميع البيانات من عدد من المصادر الدولية والعربية من أهمها:

— أعداد من الكتاب السنوي للإحصاءات الاقتصادية الصادر عن البنك الدولي.

(١) تم استبعاد كل من فلسطين، واليمن لعدم توافر البيانات الإحصائية محل الثقة.

- تقارير التنمية الصادرة عن البنك الدولي .
- التقارير الاقتصادية الصادرة عن الأمم المتحدة .
- أعداد من الكتاب السنوى لإحصاءات السكان فى العالم .
- تقارير عن أعداد السكان فى العالم العربى صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .
- تقارير غير منشورة من معهد التخطيط القومى بالقاهرة .
- تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .

وقد تم إخضاع البيانات لمعايير الثقة الإحصائية المتعارف عليها وباستخدام الطرق النسبية، والمقارنة النظرية، والاختبار لتكون البيانات محل ثقة عند التحليل واستخلاص النتائج، وبما يناسب البحث الجغرافى ومناهجه، وتعتبر بيانات البحث معبرة عن ما يتصف به العالم العربى من تجانس طبيعى وأنثروبولوجى، ويمكن الاعتماد على نتائجه عند التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١).

ويعتمد البحث على توظيف برامج حديثة للحاسب الآلى فى التحليل والربط واستنتاج العلاقات فيما يختص بتصنيف دول العالم العربى إلى دول غنية وأخرى فقيرة اعتماداً على أن موارد العالم العربى الرئيسة كلية التوزيع على حين يقتصر إنتاج النفط على عدد من مناطقه المحدودة^(٢).

ويهدف البحث إلى تحقيق غايات ثلاثة هي:

أولاً : تصنيف دول العالم العربى تبعاً لمواردها الأرضية وأوجه استخدام الأرض

(١) صفوح خير، البحث الجغرافى، مناهجه وأساليبه، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٧٨، ص ٧٨.

- غريب سيد أحمد، الإحصاء والقياس فى البحث الاجتماعى، المعالجات الإحصائية، الجزء

الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥، ص ٤١-٤٢.

- Pndycke, S., R., & Rubinfeld, L., D., Econometric Models & Economic Forecasts, McGraw-Hill, Singapore, 1991, pp. 23-26

(2) Corresponding Analysis, NCSS, USA Prog, 1994.

القائمة بها التي تشكل مصادر للناج القومي المحلي (GDP) لتحديد
الصفة الغالبة. (١)

ثانياً : تصنيف دول العالم العربي إلى دول غنية وأخرى فقيرة على أساس
التشابه في متوسط نصيب الفرد من الناج القومي المحلي باستخدام ما
يعرف بشجرة التماثل Dendrogram، ومن خلال التوزيع على شكل
مجموعات متشابهة (٢).

ثالثاً : تحديد مدى مناسبة أسلوب المعالجة الكمية لطرق البحث الجغرافي على
المستوى الإقليمي، ومن ثم يكون إضافة جديدة في ميدان الدراسات
الجغرافية خاصة وقد تم تطبيقه على مستوى تسع عشرة دولة عربية،
وبالتالي يمكن اتباعه في الدراسة الجغرافية على مستوى أصغر الوحدات
الإدارية داخل الإقليم مهما بلغ عددها.

(1) GDP: Gross domestic Product.
(2) Cluster Analysis, Primery, Plymouth, UK, 1991.

تمهيد:

يشغل العالم العربي حيزاً مكانياً شبه متصل، وتتحد إحداثياته الفلكية بدائرتي عرض $37^{\circ} 30'$ شمالاً، $2^{\circ} 00'$ جنوباً، وخطي طول $15^{\circ} 00'$ غرباً، $60^{\circ} 00'$ شرقاً. وتقدر مساحة العالم العربي بنحو $13,94$ مليون كيلو متراً مربعاً منها نحو $72,8\%$ في شمال قارة أفريقيا، ونحو $27,2\%$ في غرب قارة آسيا (١).

ويتميز العالم العربي بتجانسه الطبيعي من حيث مظاهر السطح، وتسود أراضيه ظروف المناخ الجاف وشبه الجاف، إذ تصنف أراضيه ضمن نوع المناخ BWH تبعاً لتقسيم فلاديمير كوبن. ويرجع ذلك للتوزيع الحراري على سطح الأرض، والتوزيع الفلكي للضغط والرياح، ومن ثم يندر المطر وتتفاوت كميته من عام إلى آخر، وتقل به صور الجريان السطحي، وأنهاره الكبرى ما هي إلا أنهار عابرة. ولا يمثل الاعتدال النسبي في المناخ إلا في المناطق التي تقع إلى الشمال من مدار السرطان (٢).

ويقدر عدد سكان العالم العربي حالياً بنحو 220 مليون نسمة، ترجع أصولهم السلالية إلى عنصر البحر المتوسط حيث يتضح التأثير القوقازي مع وجود بعض الأثر لعدد من العناصر الأخرى مثل العناصر النوردية والمغولية والأرمنية والزنجرية، ويتضح التأثير الحضاري الحامي والسامي.

ويتصف سكان العالم العربي بتمائل الظروف السياسية ووحدة التاريخ

(١) محمد خميس الزركة، جغرافية العالم العربي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١، ص ١٩.

(٢) كنيث والطن، الأراضي الجافة، ترجمة علي عبد الزهاب شاعين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨، ص ٤٩.

— أمال إسماعيل شاور، تلبية مياه البحر في الوطن العربي، ندوة المياه في الوطن العربي ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤، مركز بحوث الشرق الأوسط، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧٣.

خلال تاريخهم الحديث والمعاصر. فقد بلغوا شأنًا كبيرًا من التقدم في مجال العلوم والآداب إبان العصور الوسطى يدل على تقدمهم الحضارى خاصة خلال القرن العاشر الميلادى. (١) ولم تلبث هذه الحضارة أن بدأت تتدهور فى ظل ظروف الحكم العثمانى، وتحت نير الاستعمار الأوروبى، وتفتت وحدتهم، واستنزفت مواردهم الأرضية، وتحولوا إلى اقتصاد النشاط الواحد. وقد ترتب على ذلك تقلص مواردهم وانخفاض الناتج القومى المحلى والدخول إلى دائرة الفقر. وقد استطاعت عدة دول عربية تطبيق برامج للتنمية الاقتصادية، على حين اكتشف النفط واستغل فى عدد آخر منها مما هبأ لها فرصة الارتقاء إلى مرتبة الدول منخفضة الدخل، والنفطية منها إلى مرتبة الدول الغنية، ومازال البعض منها يبرز تحت طائلة الفقر.

أولاً - النشاط الغالب على مصادر الناتج القومى المحلى:

يتركب الناتج القومى المحلى (GDP) فى دول العالم العربى من مكونات رئيسة تتمثل فى كل من الزراعة والصيد والتعدين، والصناعات التحويلية، والتجارة والمواصلات، والنفط، وتندرج هذه الأنشطة تحت مجموعة النشاط الاقتصادى الأولى.

ويوضح الجدول رقم (١) متوسط إسهامات أوجه النشاط الاقتصادى فى الناتج القومى المحلى لدول العالم العربى محل الدراسة. وقد تم إعادة عرض بيانات الدول فى ترتيب تنازلى تبعاً لنسبة مردود النفط إلى جملة الناتج القومى المحلى بالنسبة لدول النفط، وقد رتبت بقية الدول تصاعدياً تبعاً لأهمية الزراعة ومدى إسهامها فى الناتج القومى المحلى، وذلك فى المرحلة الأولى لفترة الدراسة (١٩٦٥-١٩٧٤).

ويبين الشكل رقم (١) التحليل الكمى الكرتوجرافى لبيانات الجدول

(١) عبد الحليم منتصر، تاريخ العلم، ودور العلماء العرب فى تقدمه، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص ص ١٢٩-١٣٣.

رقم (١) باستخدام الحاسب الآلى اعتماداً على أسلوب Corresponding Analysis وتحددت مواضع الدول على الشكل بنقاط تعرف باسم Corre-spondence Plot بأرقام حسب الترتيب الأبجدي للدول لتيسير المقارنة. ويتضح من استقراء الشكل رقم (١) الآتى:

- ١ - يهيمن على الناتج القومى المحلى نشاط اقتصادى واحد، يمثل مصدراً رئيساً، تتفاوت أهميته النسبية من دولة إلى أخرى.
- ٢ - تعتمد تسع دول عربية هي قطر، والبحرين، والكويت، والإمارات، وليبيا والسعودية وعمان على النفط كمصدر رئيسى للناتج القومى المحلى بمعدل إسهام تبلغ أهميته النسبية نحو ٩٠٪ بالنسبة لدولتي قطر والبحرين، وإلى ٧٥٪ لبقية دول المجموعة النفطية. وتظهر جميعاً على الجانب الغربى من الشكل.
- ٣ - تمثل الزراعة والصيد المصدر الرئيسى للناتج القومى المحلى فى بقية دول الوطن العربى بنسب تختلف من مجموعة إلى أخرى. وتبلغ الأهمية النسبية للزراعة والصيد فى الناتج القومى المحلى بدولتي الصومال، والسودان نحو ٩٠٪، على حين تبلغ فى مصر نحو ٦٠٪، وتقدر بنحو ٥٥٪ فى بقية الدول العربية غير النفطية.
- ٤ - تتضح الأهمية النسبية للتجارة والمواصلات كأحد مصادر الناتج القومى المحلى فى سبع دول عربية إلى جانب الزراعة والصيد هي جيبوتي، ولبنان، والأردن، والمغرب، وتونس، وسوريا، وموريتانيا.
- ٥ - تقدر معنوية النتائج المتحصل عليها من هذا التحليل بنحو ٦,٨٥٪.

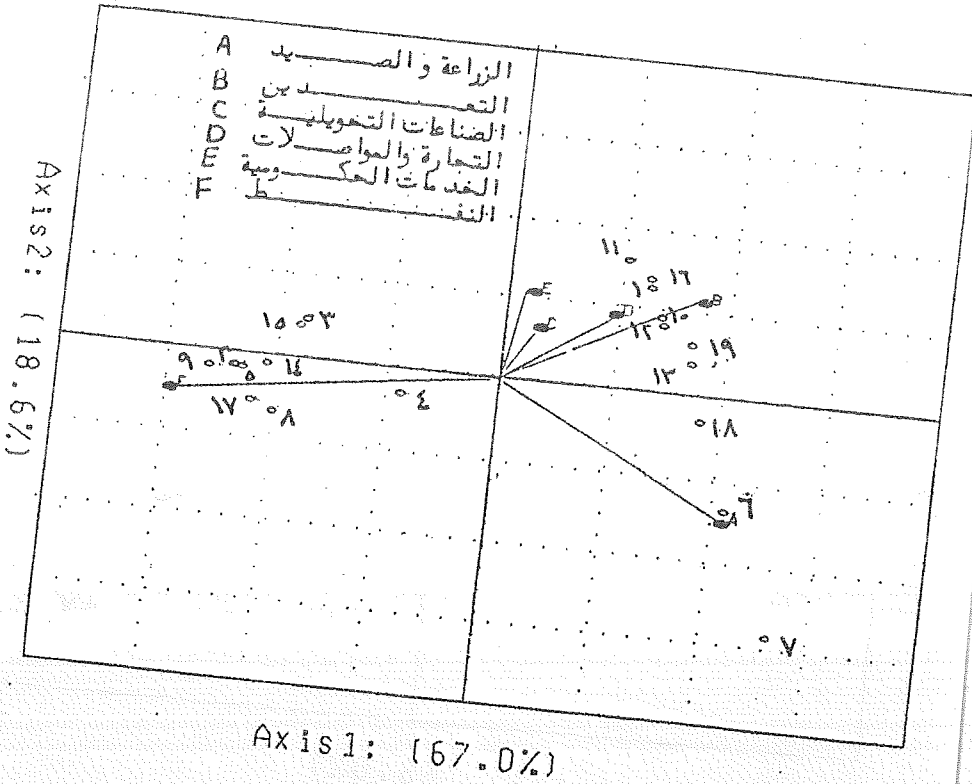
جدول رقم (١)
متوسط الناتج القومي المحلي (GDP) في دول العالم العربي
في المرحلة الأولى ١٩٦٥ - ١٩٧٤

المصدر الرئيسي	مصادر الناتج القومي المحلي الرئيسية						الدول	
	نفط	خدمات حكومية	تجارة ومواصلات	صناعات تحويلية	التعدين	الزراعة		
النفط	أولاً - الدول النفطية:							
٦٨,١	٤٢٤,٩	٢٩,١	٥٧,٤	٤٦,٢		٣,١	الكويت	١
٦٤,٩	٣٧٣,٢	٩٨,٦	٧٢,١	١٧,٣		١٤,٢	الإمارات	٢
٦٣,٨	٢٩٩,٤	٥٥,٣	٣٩,٧	٣٤,١	٠٠,٨	٣٩,٨	ليبيا	٣
٦٣,٨	٣٠٦,١	٦٩,٣	٥٨,٧	٢٩,٩	٠١,٢	١٤,٦	السعودية	٤
٦٠,٩	٣٥٩,٠	٩٥,١	٧٧,١	١٣,٢	١٨,٦	٢٦,٤	عمان	٥
٦٠,٢	٣٨٤,٦	٢٢,٠	٤٩,٢	١١٧,٠		٦٦,١	العراق	٦
٥١,٠	٢٣٩,٨	٨٥,٤	٥٤,٣	٨٨,٤		٣,١	قطر	٧
٤٩,٧	٢٥٥,٩	١٣٩,٣	٤٩,٨	٦١,٣		٨,٨	البحرين	٨
٤١,٦	٢٣٦,٩	٦٠,٣	٨٧,٥	٧٤,٥	١٢,٥	٩٨,٢	الجزائر	٩
الزراعة	ثانياً - الدول غير النفطية:							
١٣,٩	١٧٤,٠	١٢١,٦	٥٥,٢		٥٧,١		جيبوتي	١٠
١٤,٩	٩٩,٤	٢٥١,٢	٨٨,٦		٧٧,٣		لبنان	١١
١٨,٧	١٣٦,٦	١٣٠,٧	٥٨,٢	١٩,٥	٧٩,٣		الأردن	١٢
٢١,٧	٩٢,٦	٢١٦,٦	١٦٣,٣	٢٢,٦	١٣٧,٩		المغرب	١٣
٢٥,٠	١٢٩,٠	٢١٠,١	٨٣,٩	٠٣,٥	١٤٢,٢		تونس	١٤
٢٣,٢	١٤٥,٢	٢٣١,٩	٤٩,٦	٤١,٧	٢٣٣,٠		سوريا	١٥
٢٨,٩	٢٢٧,٦	١٥٦,٨	٧٢,٧	١٢٥,٣	٢٦٠,٥		موريتانيا	١٦
٤٢,٠	٧٩,٥	١٢٨,٩	٩٩,٩	٣١,٣	٢٤٦,٠		مصر	١٧
٥٨,٣	٨١,٢	١٥٣,٥	٥٨,٥	٠,٨	٤١٠,٠		السودان	١٨
٨٢,٠	١٢,٥	٦٥,٣	٢٨,٣		٤٧٨,٩		الصومال	١٩

جدول رقم (٢)
متوسط الناتج القومي المحلي (GDP) في دول العالم العربي
في المرحلة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٩٠

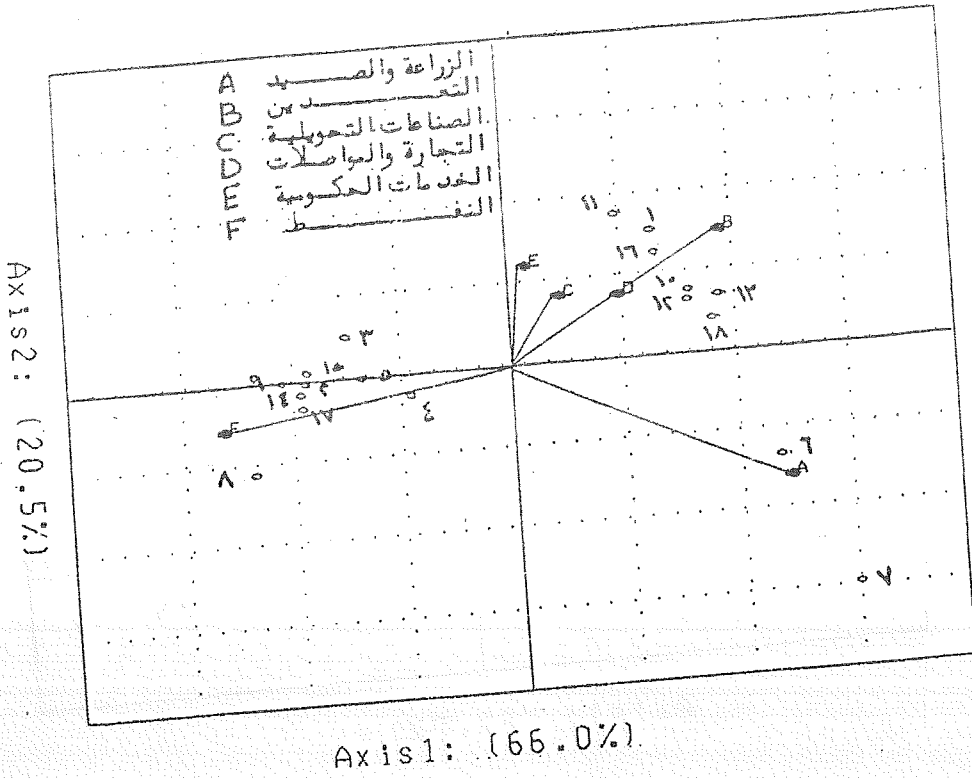
المصدر الرئيسي %	مصادر الناتج القومي المحلي الرئيسية					الدول
	نفط	خدمات حكومية	تجارة ومواصلات	صناعات تحويلية	التعدين	
أولاً - الدول النفطية:						
النفط						
٧٥,١	٩٧٦,٠	٣٤,٠	٨٩,٠	٩٠,٣		١١١,٠ العراق
٦٢,٧	٨٦١,٨	٢٥٣,٠	١٢٦,٤	١٢٤,٦		٧,٨ الكويت
٦٢,٤	٨٢٨,٣	٢١٨,٢	١٥١,٦	٤١,٤	٣٨,٠	٤٩,٣ عمان
٦٢,٢	٧١٧,٠	١٩٤,٠	٩٤,٦	٦٩,٦	٩,١	٦٩,٢ ليبيا
٥٩,٦	٦٤٦,٠	١٨٥,٤	١٢٧,٤	٩٨,٤		٢٧,٤ الإمارات
٥٨,٢	٦٢٧,٥	١٦١,٦	١١٤,٣	١٦٤,٢		٩,٨ قطر
٥١,٦	٤٤٦,٤	١٢٦,٨	١٢٨,٧	١٠٠,٥	٧,٠	٥١,٥ السعودية
٤٨,٩	٦٢٧,٠	٣٢٦,٥	١١٢,٦	١٩٩,٢		١٨,٠ البحرين
٤٧,١	٥٢٠,٠	٦٥,١	٢١٧,٨	١٣٥,٦	٣١,٥	١٣٢,٩ الجزائر
ثانياً - الدول غير النفطية:						
الزراعة						
١١,٥		٣٨٧,١	٢٢٢,١	١١٩,١		٩٤,٣ جيبوتي
١٥,٢		١٨٥,٨	٣٨٣,٩	١٨٨,٦		١٣٥,٥ لبنان
١٥,٤		٢٤١,٨	١٦٩,٨	١٣٢,٩	٥٣,٢	١٠٩,٠ الأردن
٢٣,٧		١٤٢,٢	٣٢١,٣	٢٥٣,٢	٤٥,١	٢٣٦,٩ المغرب
٢٦,٦		١٩٨,٩	٢٩٣,٠	١٧٢,٢	٢١,٢	٢٤٥,٩ تونس
٢٨,٠		٢٢١,٤	٣٧٤,٢	١٠٩,٦	١٤٢,٢	٣٢٩,٨ سوريا
٣٠,٦		١٤١,٤	٢٦٠,٧	٢٦٦,٨	٨١,٢	٣٣١,٠ موريتانيا
٣٠,٧		٣٧٧,٨	٢٥٥,٩	١٢١,١	٢٢٤,٩	٤٣٣,٤ مصر
٥٦,٢		١٢٦,٤	٢٦١,٨	١١٧,٨	٢,٥	٦٥١,٣ السودان
٨١,٥		٢٧,٩	١٣٨,٠	٥٨,١		٩٨٩,٣ الصومال

شكل رقم (١)
الصفة الغالبة على مصادر الناتج القومي المحلي
Correspondance Plot
First period



الأردن ١	٥	السعودية	٩	الكويت	١٣	سوريا	١٧	البحرين
الإمارات ٢	٦	السودان	١٠	المغرب	١٤	عمان	١٨	مصر
البحرين ٣	٧	الصومال	١١	جيبوتي	١٥	قطر	١٩	موريتانيا
الجزائر ٤	٨	العراق	١٢	تونس	١٦	البنان		

شكل رقم (٢)
الصفة الغالبة على مصادر الناتج القومي المحلي
Correspondance Plot
Second period



- | | | | | |
|------------|------------|-----------|-----------|--------------|
| الأردن ١ | السعودية ٥ | الكويت ٩ | سوريا ١٣ | ليبيا ١٧ |
| الإمارات ٢ | السودان ٦ | المغرب ١٠ | عمان ١٤ | مصر ١٨ |
| البحرين ٣ | الصومال ٧ | جيبوتي ١١ | قطر ١٥ | موريتانيا ١٩ |
| الجزائر ٤ | العراق ٨ | تونس ١٢ | البنان ١٦ | |

يتبين من قراءة بيانات الجدول رقم (٢) الذى يوضح تطور إسهامات أوجه استخدام الأرض فى الناتج القومى المحلى لدول العالم العربى خلال المرحلة الثانية من فترة الدراسة من العام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠، من الشكل رقم (٢) الذى يعرض تحليلاً لهذه البيانات عدم حدوث تغير جوهري فى الأهمية النسبية لأوجه النشاط الاقتصادى فى هذه الدول، وذلك على الرغم من تزايد متوسط ناتجها القومى المحلى. خاصة وأن هذه المرحلة قد تميزت بحدوث متغيرات مهمة أثرت على الظروف الاقتصادية لدول العالم العربى، وتعد الزيادة فى أسعار النفط التى ترتبت على نصر العاشر من رمضان عام ١٩٧٣، وإعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة العالمية، وأحداث الخليج العربى من أهم متغيرات تلك المرحلة.

وقد واكب هذه الأحداث والمتغيرات نمو عمرانى واضح وتزايد كبير فى أعداد السكان صاحبه تغير فى التركيب الاجتماعى لدول العالم العربى فى أمداد السكان صاحبه تغير فى التركيب الاجتماعى لدول العالم العربى النفطى أدى إلى توجه اقتصادى نحو الصناعات البتروكيمياوية. كذلك وضوح آثار البرامج التنموية التى أخذت بها بعض الدول العربية مثل مصر وتونس وسوريا ترتب عليها تغير أنماط الإسهام فى ناتجها القومى. ويتضح أثر ذلك فى الزيادة الملحوظة فى متوسط الناتج القومى المحلى خلال هذه المرحلة.

وتتلخص أهم نتائج التحليل الكمي الكرتوجرافى خلال هذه المرحلة فى عدد من النقاط أهمها:

- ١ - عدم تغير الصورة العامة لتوزيع دول العالم العربى بين دول نفطية غنية، وأخرى منخفضة الدخل، وثالثة فقيرة.
- ٢ - تأثرت دول العالم العربى الغنية بالمتغيرات التى مرت بها المنطقة العربية وتبادلت المراكز من حيث الأهمية النسبية لإسهام النفط فى ناتجها القومى المحلى.

٣ - تتضح نتائج التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل لبعض الدول فلم تعد الزراعة المصدر الرئيسي لنتاجها القومي المحلي، فقد زادت الأهمية النسبية للصناعة والمواصلات ومن ثم بدأت في الخروج انتدريجى من دائرة الدول منخفضة الدخل شرط استمرار الترجه الاقتصادى المخطط، ومن هذه الدول لبنان، والمغرب، وتونس، وسوريا، ومصر.

٤ - بقيت الحال كما هى عليه فى الفترة الأولى بالنسبة لدول العالم العربى الفقيرة واستمرت هيمنة الزراعة على نائجها القومى المحلى.

٥ - يعتمد على نتائج هذا التحليل بدرجة ثقة قدرها ١٨٦,٥٪.

يتضح من العرض السابق لمدى إسهام أوجه استخدام الأرض الرئيسى فى دول العالم العربى فى تشكيل نائجها القومى المحلى، أن النفط يمثل المصدر الرئيسى لتسع دول عربية تعد حالياً مواطن النى فى العالم العربى. وباعتبار أن النفط من الموارد الأرضية غير المتجددة فإن هذه الدول تقع تحت تهديد الفقر فى حالة نضوب الموارد أو المهزات فى أسعار النفط العالمية، أو توجه العالم نحو مصادر بديلة للطاقة النظيفة، ويتحتم على صناع القرار فى هذه الدول السعى الحثيث الفورى نحو تطوير وتنويع مصادر النائج القومى المحلى من خلال اقتصاد مخطط يهدف إلى تنمية اقتصادية أفقية ورأسية فى قطاعات الصناعة والتجارة والاستثمار المنتج داخلياً وعربياً. بالإضافة إلى تنمية اجتماعية للوصول إلى مستوى تقنى يناسب متطلبات العصر.

ويتضح من نتائج التحليل أن عشر دول عربية تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسى للنتاج القومى المحلى منها دولتان تصنفان مواطننا للفقر فى العالم العربى هما الصومال والسودان، وتصنف بقية دول المجموعة ضمن الدول منخفضة الدخل.

وتبين أهمية التكامل بين المجموعتين وضرورة العمل على زيادة حجم التجارة البينية وإقامة نظام تفضيلى وصولاً إلى سوق عربية مشتركة. وينبغى أن

تتخذ السلعة العربية مكاناً لها داخل الجهاز الإنتاجي لإحدى الدول الأطراف والتنسيق بين القواعد الإنتاجية والممولة في دول العالم العربي. ويترتب على ذلك قدرة مجموعة الدول النفطية على مواجهة المستقبل بتنويع وتوزيع قواعدها الإنتاجية داخلياً وعربياً للتخفيف من حدة الاعتماد على قطاع النفط. بالإضافة إلى تنمية قطاعات الإنتاج في الدول غير النفطية مما يحقق زيادة في الناتج القومي المحلي ومن ثم الارتقاء بها إلى مرتبة الدول الغنية^(١).

ثانياً - متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في دول الغنى ودول
الفقر في العالم العربي

يعد نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي (GDP) مؤشراً يعتمد عليه في تصنيف الدول من حيث مستوى الغنى أو الفقر. ويستدل من تطوره على مدى نجاح أو فشل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق مستوى معيشي أفضل للسكان.

ويعتبر القياس اعتماداً على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي أكثر مصداقية في التعبير عن درجة الغنى أو الفقر من الاعتماد على قياس الناتج القومي الكلي التي لا تدخل في الاعتبار أعداد السكان. ومن ثم تتأني أهمية تطبيق هذا المقياس في مجال البحث الجغرافي عند تصنيف دول العالم العربي تبعاً لحالة الغنى أو الفقر الذي يبلغ عدد سكانه نحو ٢٢٠ مليون نسمة من المتوقع أن يزدادوا إلى نحو ٢٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى انقسام دول العالم العربي إلى مجموعتين إحداهما نفطية الموارد مرتفعة الموارد جداً، قليلة السكان، والثانية زراعية محدودة الموارد كثيفة السكان^(٢).

(١) إلياس غنطوس، التجارة العربية البنينة، ميكانيكيات ترويجها، ومستلزمات تطويرها، الدورة ٣١ لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، ٤-٧ نوفمبر ١٩٨٩، أوراق

اقتصادية، العدد ٥، بيروت، ١٩٩٠، ص ٩٢-٩٣.

(٢) الأمانة العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الاقتصاد العربي في

سطور، أوراق اقتصادية، العدد ٨، بيروت، ١٩٩٣، ص ١١٠.

وتصنف الدول التي يقل نصيب الفرد فيها من الناتج القومي المحلي عن حوالي ٥٠٠ دولار ضمن مجموعة الدول الفقيرة جداً، والدول التي يبلغ نصيب الفرد فيها من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ دولار ضمن مجموعة الدول الفقيرة، والدول التي يصل نصيب الفرد فيها من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ دولار ضمن مجموعة الدول منخفضة الدخل، والدول التي يصل فيها نصيب الفرد من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ دولار ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل، على حين تعتبر الدول التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي على ٣٠٠٠ دولار سنوياً من الدول الغنية. (١)

ويعرض الجدول رقم (٣) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في الدول العربية محل الدراسة خلال مرحلتى فترة القياس، ونسبة التغير التي طرأت على نصيب الفرد. ويتضح من استقراء بيانات الجدول الآتى:

١ - التفاوت الكبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في دول العالم العربى خلال مرحلتى فترة الدراسة، وكذلك في نسب التغير الذى طرأ على نصيب الفرد.

٢ - يبلغ الفرق بين أعلى متوسط لنصيب الفرد وبين أقل قيمة له نحو ٩٠٣,٥ دولار خلال المرحلة الأولى من العام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٤، فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في قطر ٩٧٧,٥ دولاراً، و٧٤ دولاراً فقط في الصومال.

٣ - تتضح نفس النتيجة السابقة في المرحلة الثانية من العام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠ مع اتساع الفارق في نصيب الفرد من الناتج القومي في نفس الدولتين ليبلغ نحو ٢٢١٤٥,١ دولاراً في السنة. ويعزى ذلك إلى زيادة انتاجية النفط مع ارتفاع أسعاره العالمية وتضاؤل عدد السكان في قطر،

(1) Herrick, B., & Kindleberger, P.C.: Economic Development, McGraw-Hill, Singapore, 1983, pp 129-130.

على حين تعرضت الصومال لخطر المجاعة بسبب ظروف الجفاف الذي حلَّ بها، بالإضافة إلى الصراعات الداخلية وما ترتب عليها من سوء استخدام للموارد والإغراق في التخلف.

٤ - تشير الأرقام إلى فوارق كبيرة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في دول النفط وبينه في الدول العربية غير النفطية. فعلى حين

جدول رقم (٣)

تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي (١٩٦٥ - ١٩٩٠)

نسبة التغير %	فترة الدراسة		السدول	الترتيب
	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		
	١٩٩٠-١٩٧٥	١٩٧٤-١٩٦٥		
٢١٨١,٤	٢٢٣٠٠,٧	٩٧٧,٥	قطر	١
٧٠٠,٠	٢٠٩٧٤,١	٢٦٢١,٤	الإمارات	٢
٣٦٦,٩	١٥٤٨٣,٦	٣٣١٦,٥	الكويت	٣
٩١٩,٥	٨٠١٣,١	٧٨٦,٠	السعودية	٤
٢٦٧,٠	٧٧٩٥,٠	٢١٢٣,٧	البحرين	٥
٣٥٥,٤	٧١٠١,٩	١٥٥٩,٥	ليبيا	٦
١٢٧٣,٨	٤٦٣٨,١	٣٣٧,٦	عمان	٧
٥٥٤,٨	٢٩٣٥,٦	٤٤٨,٣	العراق	٨
٤٢٤,٢	٢٠٢٨,٨	٣٨٧,٠	الجزائر	٩
٢٥٨,٩	١٣١٠,٠	٣٦٥,٠	سوريا	١٠
٤٦٣,٤	١٢٥٠,٨	٢٢٢,٠	الأردن	١١
٣٧٣,٦	١١٣٥,٦	٣٠٤,٠	تونس	١٢
١٢١,٩	١٠٩٨,٢	٤٩٥,٠	لبنان	١٣
٣٤,٩	٨٠٢,٢	٥٩٤,٦	جيبوتي	١٤
١٧٦,٠	٧٣٤,٤	٢٦٦,٠	المغرب	١٥
٨٦,٩	٤٢٦,٢	٢٨٨,٠	مصر	١٦
١٢٨,٠	٤٤١,٣	١٧٧,٠	موريتانيا	١٧
١٥٧,٢	٣٢١,٥	١٢٥,٠	السودان	١٨
١١٠,٣	١٥٥,٦	٧٤,٠	الصومال	١٩

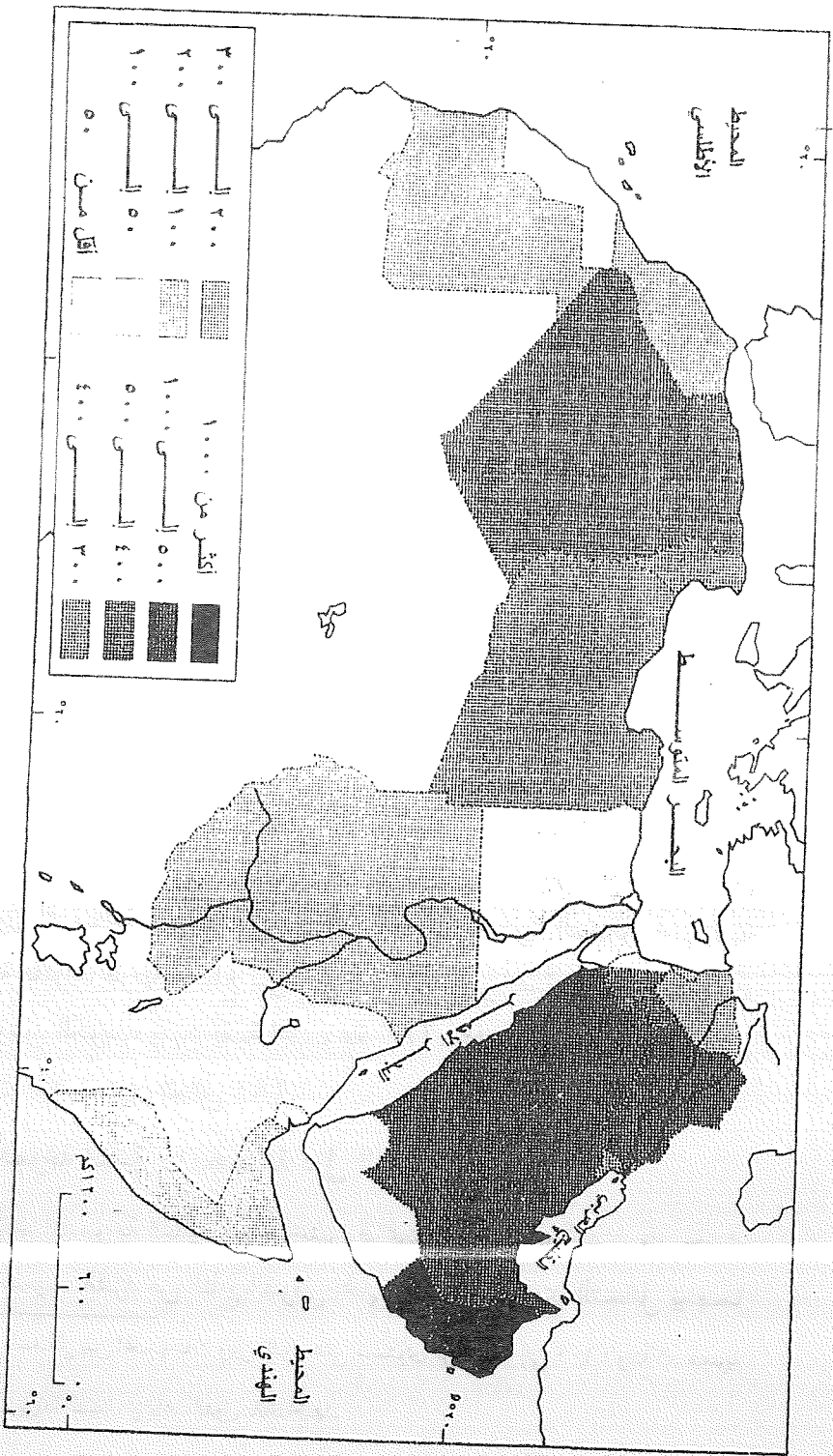
يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في دولة قطر خلال المرحلة الثانية ٢٢,٣ ألف دولاراً، فإن أعلى متوسط لنصيب الفرد في الدول العربية غير النفطية قد بلغ ١,٣١ ألف دولاراً في سوريا بفارق قدره ٢٠,٩٩ ألف دولار. وقد بلغ أدنى متوسط لنصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في الدول النفطية ٢٠,٢٩ ألف دولاراً، على حين بلغ نحو ١٥٥,٦ دولاراً فقط في الدول غير النفطية بفارق قدره ٢٠,١٣٤ ألف دولاراً، مما يوضح اتساع الهوة بين دول الغنى وبين دول الفقر في العالم العربي.

٥ - تتضح الطفرة في نسبة تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في الدول النفطية بين المرحلتين إذ بلغت ٢١٨١,٤ % كأعلى نسبة تغير، ونحو ٤٦٣,٤ % كأدنى نسبة ويعزى هذا التغير السريع غير العادي إلى التوصل إلى مزيد من الاكتشافات النفطية، وزيادة معدلات الضخ، بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية نتيجة لحرب العاشر من رمضان ١٩٧٣. وكذلك صغر حجم السكان في هذه الدول رغم ارتفاع معدلات النمو السكاني بها.

٦ - يعد التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في دول العالم العربي غير النفطية تغيراً طبيعياً يتناسب ومواردها الأرضية المتاحة التي تحتاج لفسحة من الوقت من أجل تحقيق زيادة في الناتج القومي المحلي في ظل ظروف التنمية. وتؤثر زيادة السكان المستمرة بها سلبياً على نصيب الفرد وتقلل من فرص الارتقاء به إلى مستوى أفضل.

يتبين من العرض السابق أن دول العالم العربي تنقسم إلى مجموعتين متباينتين تبايناً صارخاً إحداهما فاحشة الثراء، والأخرى تضم دولاً متوسطة الدخل، وأخرى منخفضة الدخل، وثالثة فقيرة جداً.

ويوضح الشكل رقم (٣)، والشكل رقم (٤) التحليل الكمي



نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي بين عامي (١٩٦٥، ١٩٩٠)

الكرتوجرافي بأسلوب المجموعات المتشابهة Cluster Analysis تصنيف دول العالم العربي إلى مجموعات على أساس التماثل أو عدم التماثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي خلال فترة الدراسة بمراحلها. وذلك على هيئة الشكل المعروف بشجرة التماثل Dendrogram (١).

ويتضح من استقراء الشكل رقم (٣) الذي يبين شجرة التماثل لدول العالم العربي خلال المرحلة الأولى من فترة الدراسة من العام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٤ الآتي:

تنقسم دول العالم العربي إلى مجموعتين غير متماثلتين من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي فقد بلغت معنوية التماثل تبعاً لمؤشر التشابه Rank of Similarrrty مستوى ٠.٢٢ فقط. وتضم المجموعة الأولى دول النفط الغنية الإمارات، والبحرين، والكويت، وليبيا، وقطر على الترتيب، على حين تضم المجموعة الثانية دول العالم العربي متوسطة ومنخفضة الدخل والفقيرة.

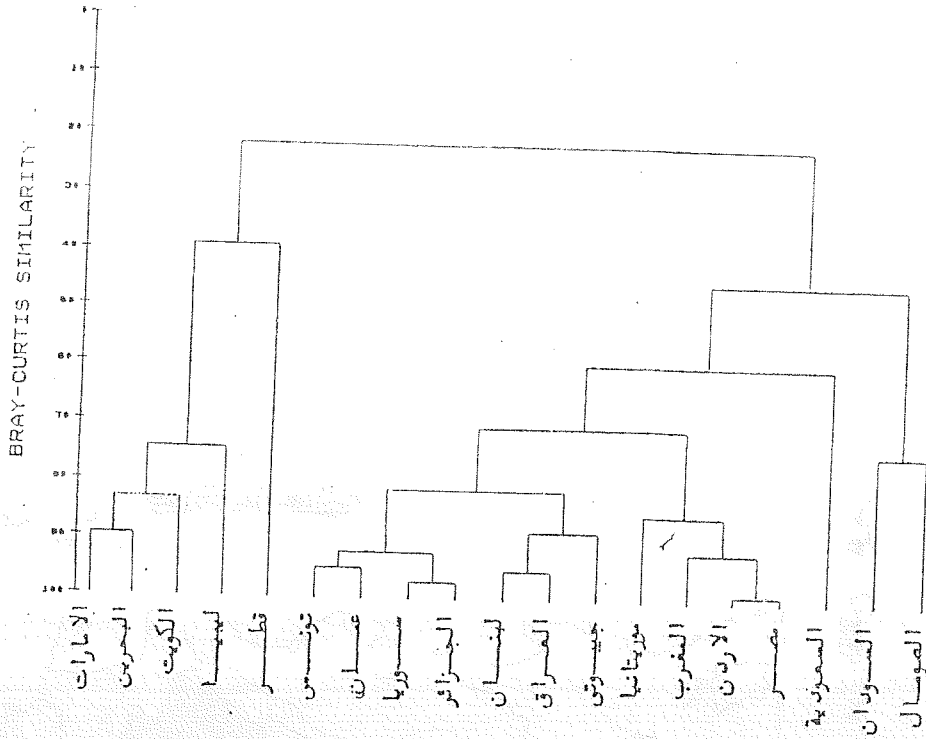
أ - المجموعة الأولى: (مجموعة دول الغنى):

تقل معنوية التشابه داخل المجموعة الأولى فيما بين دول قطر، وبين بقية دول المجموعة عند مستوى ٠.٣٩، وتختلف معنوية التماثل بين بقية المجموعة فتتزايد طردياً إذ تبلغ بين كل من ليبيا وبين بقية المجموعة مستوى ٠.٧٥، وبين الكويت وبين بقية المجموعة ٠.٨٣، على حين تتشابه البحرين والإمارات عند مستوى تماثل ٠.٩١.

ب - المجموعة الثانية: (مجموعة دول الفقر):

تضم المجموعة الثانية مجموعتين فرعيتين غير متماثلتين من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي إذ يبلغ مستوى التماثل بينهما (١) يكون التماثل بين المجموعات وبين الدول على مستوى من صفر إلى ٠.١٠٠ وتؤكد معنوية التشابه بزيادة النسبة، وتتباعد الدول بانخفاضها.

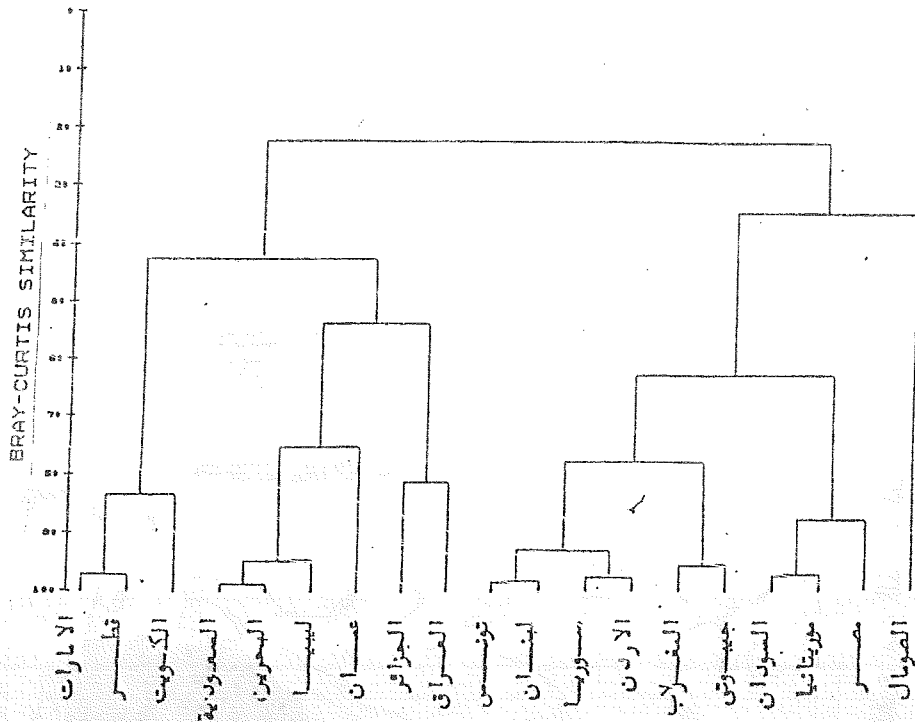
شكل رقم (٣)
 شجرة التماثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي اثنى
 المرحلة الأولى ١٩٦٥ - ١٩٧٤

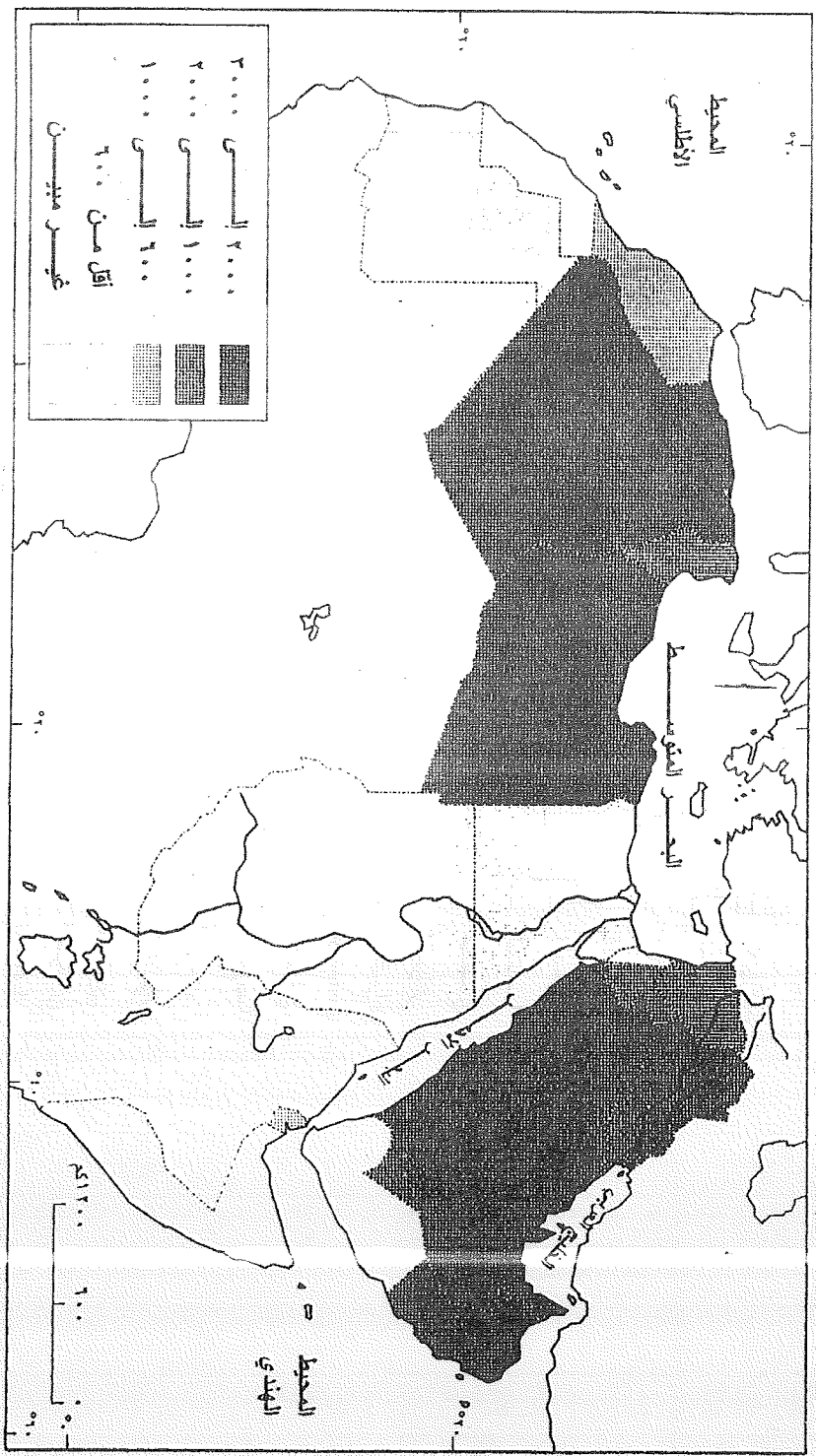


شكل رقم (٤)

شجرة التماثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي اجمالي

المرحلة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٩٠





متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي بين عامي (١٩٧٥ ، ١٩٩٠)

٤٦٪. وتشمل المجموعة الفرعية الأولى الصومال، والسودان وهما من أشد دول العالم العربي فقراً وتشابهان عند مستوى ٧٣٪. وتشمل المجموعة الفرعية الثانية بقية دول العالم العربي متوسطة ومنخفضة الدخل.

– تقل نسبة التماثل بين السعودية وبين بقية الدول متوسطة ومنخفضة الدخل إلى مستوى ٦٠٪، باعتبارها أعلى دول هذه المجموعة من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي.

– تبلغ نسبة التماثل بين الدول متوسطة الدخل وبين الدول منخفضة الدخل نحو ٧٣٪.

– تصل معنوية التماثل بين الدول متوسطة الدخل إلى مستوى ٨٢٪، حيث تقدر نسبة التماثل بين كل من لبنان والمغرب بنحو ٩٥٪ وبينهما وبين جيبوتي إلى نحو ٨٩٪. وعلى حين تقدر معنوية التماثل بين كل سوريا والجزائر عند مستوى ٩٨٪، وإلى ٩٥٪ بين كل من تونس وعمان، وتبلغ نسبة التماثل بين الدول الأربعة مستوى ٩٣٪.

– تبلغ معنوية التماثل بين الدول منخفضة الدخل مستوى ٩٨٪ بين كل من مصر والأردن، وعند مستوى ٩٥٪ بين كل من المغرب وبين مصر والأردن، ونحو ٨٦٪ بين كل من موريتانيا وبين بقية مجموعة الدول منخفضة الدخل.

ويتضح من مقارنة شجرة التماثل في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في المرحلة الثانية من العام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٠ (شكل رقم ٤) بشجرة التماثل في المرحلة الأولى (شكل رقم ٣) الآتي:

١ – ترتب على زيادة فعالية النفط في الإسهام في الناتج القومي المحلي لعدد من دول العالم العربي مثل عمان، والجزائر، والعراق، والتوسع في الاكتشافات النفطية وزيادة رقعة الحقول وعدد الآبار المنتجة في السعودية أن ارتقت هذه الدول من مجموعة الفقر إلى مجموعة الدول زائدة الغنى. وبذلك

توضح شجرة التماثل تزايداً في عدد الدول الغنية من خمس دول في المرحلة الأولى إلى تسع دول في المرحلة الثانية.

٢ - تزايد نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في قطر في المرحلة الثانية لتماثل الإمارات عند مستوى التماثل ٩٧٪.

٣ - تؤكد نجاح خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق مزيد من التوسع الأفقي، والرأسي في قطاع الزراعة والصيد، وفي قطاع الصناعات التحويلية، وزيادة حجم التجارة، ومردود المواصلات. بالإضافة إلى نجاح التنمية الاجتماعية في الحد النسبي من تزايد السكان غير المنظم في صورة ارتفاع كل من المغرب والأردن من مجموعة الدول منخفضة الدخل إلى مجموعة الدول متوسطة الدخل. وتظهر شجرة التماثل للمرحلة الثانية أن معنوية التشابه بين كل من سوريا والأردن تبلغ ٩٧٪، وإلى ٩٥٪ بين كل من جيبوتي والمغرب.

٤ - تمكنت مصر من زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي على الرغم من ضخامة حجم السكان بها الذي بلغ نحو ٦٠,٢٣٪ من جملة حجم السكان في العالم العربي، الذين يمتصون كل عائد التنمية الاقتصادية. وتظهر شجرة التماثل أن معنوية التشابه بين مصر وبين بقية دول المجموعة منخفضة الدخل قد تناقصت من ٩٨٪ في المرحلة الأولى إلى ٨٨٪ في المرحلة الثانية.

٥ - تزايدت وطأة الفقر وحدته في الصومال وبدل مؤشر التماثل على تباعدها عن مجموعة الدول منخفضة الدخل سلبياً عند مستوى ٣٤٪.

يتضح من الدراسة السابقة أن جميع دول العالم العربي الغنية منها والفقيرة تحتاج إلى برامج للتنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق البعد الاجتماعي. وتعوق النظم الاجتماعي السائدة في العالم العربي سير التنمية حيث تسود الفردية وتضعف روح الجماعة. ويعد الفقر السائد في عدد من دول العالم العربي نتيجة مباشرة لضغط السكان على الموارد الأرضية، على

حين تعاني الدول الغنية من نقص أعداد السكان في سن العمل بما يتناسب مع فرص العمل المتاحة. ومن ثم تبرز قضية إعادة التوازن بين الإنسان والأرض في العالم العربي كضرورة حتمية ملحة، حيث أن زيادة أعداد السكان تتطلب زيادة مماثلة في الناتج القومي المحلي، ونقص السكان يؤدي إلى تعطيل الموارد الاقتصادية المتاحة وبالتالي نقص الإنتاج^(١).

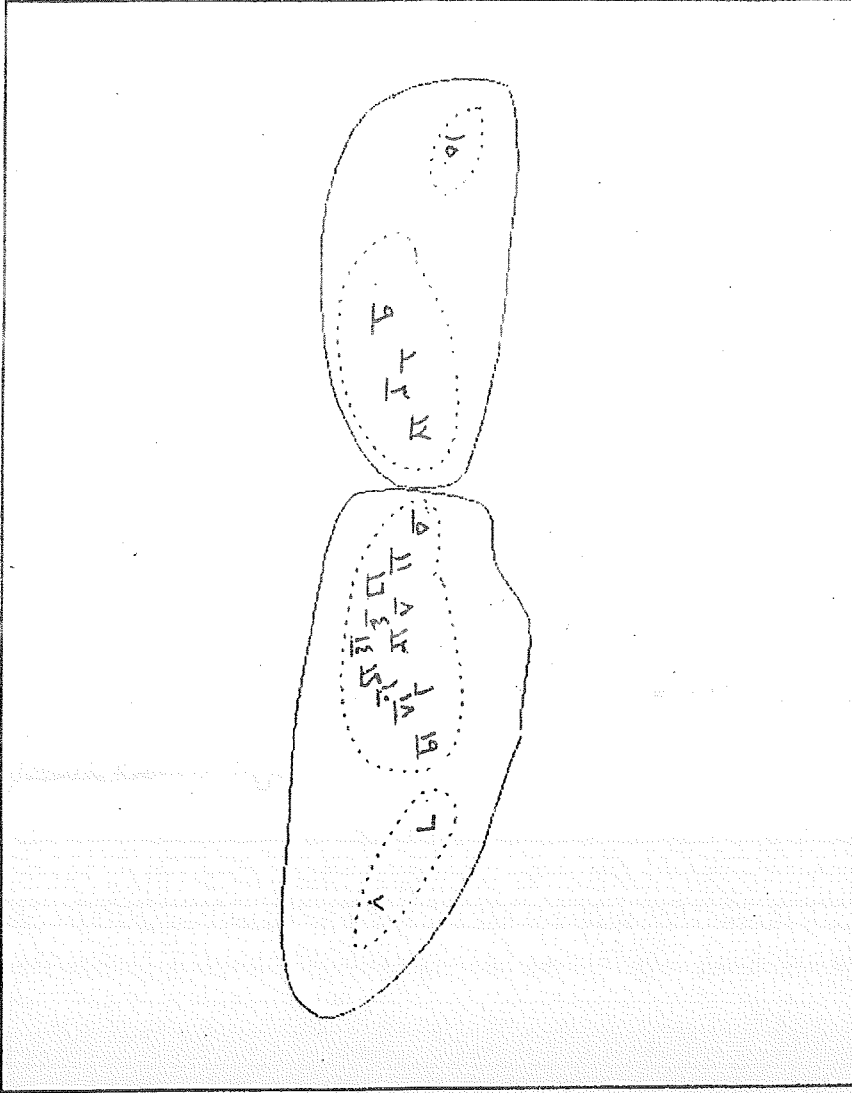
ثالثاً - أسلوب المعالجة الكمية المتبع والبحث الجغرافي:

يتبين من العرض السابق نجاح الأسلوب الكمي الذي اتبع في التحليل والربط بين عدد من المتغيرات التي عرضت لها الدراسة، فقد أمكن التعامل مع تسع عشرة مصفوفة تشتمل كل منها على عشرة متغيرات زمنية، وتوضح تطور أعداد السكان، والناتج القومي المحلي بمكوناته الرئيسية، ومتوسط نصيب الفرد منه خلال سلسلة زمنية امتدت ستة وعشرين عاماً من العام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٩٠. وانتهت الدراسة إلى وضع تصنيف تفصيلي للدول العالم العربي وتحديد مواطن الغنى، ومواطن الفقر على مرحلتين متميزتين اقتصادياً. ويوجز الشكل رقم (٥) نتائج الدراسة في المرحلة الأولى، على حين يوجز الشكل رقم (٦) نتائج الدراسة في المرحلة الثانية، وهما من صور المعالجة الكمية المتبعة وباستخدام الحاسب الآلي.

(١) محمد محمود الصياد، الصلة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الوطن العربي، المؤتمر الجغرافي العربي الثاني (٧-١١ مارس ١٩٧٦)، اتحاد الجغرافيين العرب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٦-١٠.

شكل رقم (٥)

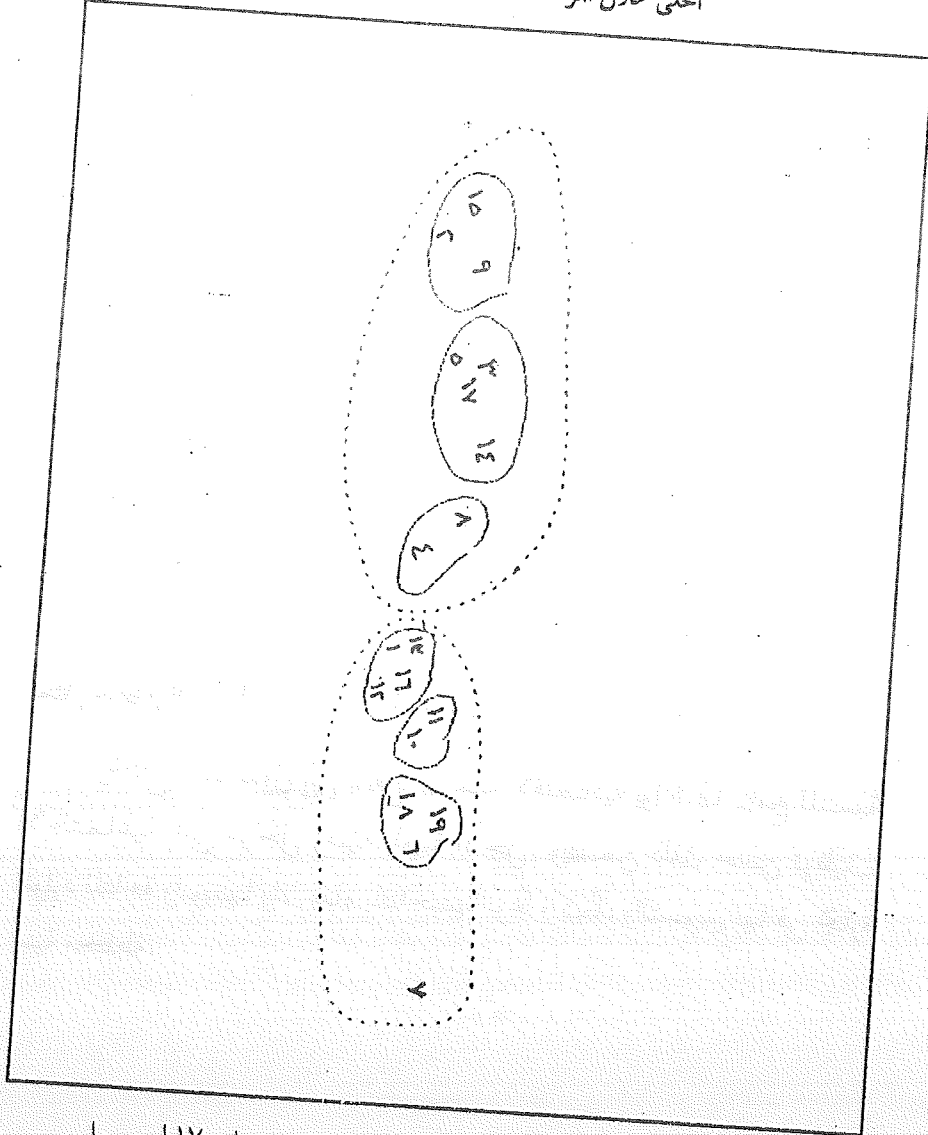
دول الفنى والفقر فى العالم العربى موزعة تبعاً للتمائل فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى
الغلى خلال المرحلة الأولى ١٩٦٥ - ١٩٧٤



١	الأردن	٥	السعودية	٩	الكويت	١٣	سوريا	١٧	ليبيا
٢	الإمارات	٦	السودان	١٠	المغرب	١٤	عمان	١٨	مصر
٣	البحرين	٧	الصومال	١١	جيبوتى	١٥	قطر	١٩	موريتانيا
٤	الجزائر	٨	العراق	١٢	تونس	١٦	البنان		

شكل رقم (٦)

دول الغنى والفقير في العالم العربي موزعة تبعاً للتمثيل في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي
المحلي خلال المرحلة الثانية ١٩٧٥ - ١٩٩٠



- | | | | | | | | |
|---|----------|---|----------|----|--------|----|-----------|
| ١ | الأردن | ٥ | السعودية | ٩ | الكويت | ١٣ | لبنان |
| ٢ | الإمارات | ٦ | السودان | ١٠ | المغرب | ١٤ | عمان |
| ٣ | البحرين | ٧ | البحرين | ١١ | قطر | ١٥ | موريتانيا |
| ٤ | الجزائر | ٨ | العراق | ١٢ | تونس | ١٦ | البحرين |

يتأكد مما تقدم إمكانية إقرار أسلوب المعالجة الكمية الذى اتبع فى التحليل وعرض النتائج كأحد أساليب البحث الجغرافى، باعتباره أسلوباً تطبيقياً. مع الأخذ فى الاعتبار بأن نتائج التحليل تعتمد على كم مجرد مما يعيب الاعتماد الكامل عليها فهى مجرد تطبيق يخلو من التنظير. فعلى الرغم مما أظهرته نتائج التحليل من تصنيف لدول العالم العربى ما بين فقيرة وأخرى غنية فقد خفى على التحليل الكمى دراسة عناصر البنية الجغرافية الأساسية الطبيعية والبشرية لدول العالم العربى.

ويدرك الجغرافى أكثر من غيره أن حالة الغنى التى تميز حالياً عدداً من دول العالم العربى إنما هى حالة مؤقتة ظاهرها الغنى وواقعها ضعف البنية الجغرافية الأساسية من حيث الموارد الأرضية، والثقل السكانى، والمستوى التكنى للسكان. على حين أن الدول التى أظهر التحليل أنها تقع تحت طائلة الفقر إنما تمثل المستقبل لدول العالم العربى لما تختص به من بنية جغرافية تعتمد على ركائز من موارد متجددة، وتحكمها عوامل جغرافية إيجابية التأثير، وتتميز بثقل سكانى كبير يمثل دعامة التنمية الاقتصادية. ومن ثم فإن هذه الدول تمثل مواطن الغنى الكامن بين دول العالم العربى.

وتحتاج هذه الدول إلى برامج للتنمية الاقتصادية يواكبها برامج للتنمية الاجتماعية على مراحل زمنية طويلة الأجل. ويضمن ذلك حسن توظيف الموارد المتاحة وتنويعها والارتقاء بانتاجيتها نوعاً وكمّاً، والتسويق لها فى تجارة بينية مخططة.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- ١ - الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية:
الاقتصاد العربي في سطور، أوراق اقتصادية، العدد ٨، بيروت،
١٩٩٣.
- ٢ - إلياس غنطوس: التجارة العربية البينية، ميكانيكات ترويجها، ومستلزمات
تطويرها، الدورة ٣١ لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية، ٤-٧ نوفمبر ١٩٨٩، أبو ظبي، أوراق اقتصادية،
العدد ٥، بيروت، ١٩٩٠.
- ٣ - آمال إسماعيل شاور: تخليمة مياه البحر في الوطن العربي، ندوة المياه في
الوطن العربي ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤، مركز بحوث الشرق
الأوسط، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٤ - صفوح خير: البحث الجغرافي، مناهجه وأساليبه، مطبعة جامعة دمشق،
دمشق، ١٩٧٨.
- ٥ - عبد الحليم منتصر: تاريخ العلم، ودور العلماء العرب في تقدمه، الطبعة
الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٦ - غريب سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، المعالجات
الإحصائية، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
١٩٩٥.
- ٧ - كنيث والطنون: الأراضي الجافة، ترجمة على عبد الوهاب شاهين، دار
النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨.
- ٨ - محمد خميس الزوكة: جغرافية العالم العربي، الطبعة الثانية، دار المعرفة
الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

٩ - محمد محمود الصياد : الصلة بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية في الوطن العربي، المؤتمر الجغرافي العربي الثاني ٧-١١ مارس ١٩٧٦، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.

ثانياً - مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Herrick, B., & Kindleberger, P.C.: Economic Development, Fourth Edition, McGraw, Hill, Singapore, 1983.
2. Hunt, C.L., : Social Aspects of Economic Development, McGraw-Hill, London, 1966.
3. Todaro, P., M., The Struggle for Economic Development, Readings in Problems and Policies, Longman, New York, 1983.
4. Pindyke, S., R., & Rubinfeld, L., D., : Econometric Models & Economic Forecasts, McGraw-Hill, Singapore, 1991.
5. Robinson, H., : Economic Geography, London, 1968
6. Singer, H., W., : The Strategy of International Development, New York, 1975.

ثالثاً - برنامجا الحاسب الآلي:

1. Cluster Analysis, Primery, Plymouth, U.K., 1991.
2. Corresponding Analysis, NCSS, USA Prog., 1994.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- ١ - الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: الاقتصاد العربي في سطور، أوراق اقتصادية، العدد ٨، بيروت، ١٩٩٣.
- ٢ - إلياس غنطوس: التجارة العربية البنينية، ميكانيكات ترويجها، ومستلزمات تطويرها، الدورة ٣١ لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ٤-٧ نوفمبر ١٩٨٩، أبو ظبي، أوراق اقتصادية، العدد ٥، بيروت، ١٩٩٠.
- ٣ - آمال إسماعيل شاور: تحلية مياه البحر في الوطن العربي، ندوة المياه في الوطن العربي ٢٦-٢٨ نوفمبر ١٩٩٤، مركز بحوث الشرق الأوسط، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة، ١٩٩٤.
- ٤ - صفوح خير: البحث الجغرافي، مناهجه وأساليبه، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ١٩٧٨.
- ٥ - عبد الحليم منتصر: تاريخ العلم، ودور العلماء العرب في تقدمه، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٦ - غريب سيد أحمد: الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، المعالجات الإحصائية، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- ٧ - كنيث والطنون: الأراضي الجافة، ترجمة على عبد الوهاب شاهين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨.
- ٨ - محمد خميس الزوكة: جغرافية العالم العربي، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١.

٩ - محمد محمود الصياد : الصلة بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية
فى الوطن العربى، المؤتمر الجغرافى العربى الثانى ٧-١١ مارس
١٩٧٦، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.

ثانياً - مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Herrick, B., & Kindleberger, P.C.,:
Economic Development, Fourth Edition, McGraw,
Hill, Singapore, 1983.
2. Hunt, C.,L., : Social Aspects of Economic Development,
McGraw-Hill, London, 1966.
3. Todaro, P., M., The Struggle for Economic Development, Readings
in Problems and Polices, Longman, New York, 1983.
4. Pindyke, S., R., & Rubinfeld, L., D., : Econometric Models &
Economic Forecasts, McGraw-Hill, Singapore, 1991.
5. Robinson, H., : Economic Geography, London, 1968
6. Singer, H., W., : The Strategy of International Development, New
York, 1975.

ثالثاً - برنامج الحاسب الآلى:

1. Cluster Analysis, Primery, Plymouth, U.K., 1991.
2. Corresponding Analysis, NCSS, USA Prog., 1994.